

نظرة عامة

وبالنسبة للهيكل السلعي للتجارة فقد استأثرت فئة الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية فبلغت حوالي 58.7 في المائة مع اتجاه تلك النسبة إلى التحسن تدريجياً نحو الانخفاض استجابة لجهود تنويع الاقتصادات العربية بالإضافة إلى تأثير انخفاض أسعار البترول عالمياً. كما ارتفعت حصة المصنوعات لتبلغ 30.7 في المائة وزادت الأهمية النسبية للآلات ومعدات النقل والمصنوعات الأساسية والسلع الزراعية. وفيما يتعلق بالواردات فتشير البيانات أن المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية وقد شهدت الواردات من الآلات ومعدات النقل والمواد الكيماوية ارتفاعات طفيفة في حين انخفضت نسبة مساهمة المصنوعات الأساسية من إجمالي الواردات العربية خلال عام 2016.

فيما يتعلق بالتجارة السلعية العربية البينية، فقد تأثرت ببقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات منخفضة، إضافة للتطورات الداخلية ببعض دول المنطقة وأثرها على حركة التجارة بين الدول العربية. ونتيجة لذلك انخفضت قيمة التجارة البينية⁽¹⁾ العربية بنسبة بلغت حوالي 7.2 في المائة لتبلغ حوالي 102.9 مليار دولار خلال عام 2016، مقارنة مع نحو 110.9 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. وجاء ذلك نتيجة لتراجع كل من الصادرات البينية بنحو 10.1 بالمائة والواردات البينية بنحو 4.4 بالمائة خلال عام 2016.

بلغت التجارة السلعية الإجمالية العربية خلال عام 2016 ما قيمته 1592 مليار دولار مقارنة 1707 مليار دولار عام 2015 محققة نسبة انخفاض بلغت 6.7 في المائة بسبب انخفاض قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية إلى 796.4 مليار دولار عام 2016 مقارنة بـ 856.6 مليار دولار عام 2015 أي بنسبة انخفاض بلغت حوالي 7.0 في المائة عما كانت عليه عام 2015 لاستمرار الانخفاض في أسعار النفط. أما أداء الواردات السلعية الإجمالية العربية، فقد شهدت هي الأخرى إنخفاض عام 2016 لتبلغ ما قيمته 795.8 مليار دولار مقارنة مع نحو 850.7 مليار دولار عام 2015، أي بانخفاض بلغت نسبته 6.5 في المائة.

وبالنسبة لاتجاهات التجارة العربية خلال عام 2016 فقد أظهرت البيانات تراجع الصادرات العربية المتجهة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وآسيا في مقابل تحسن طفيف بنسبة 5.5 في المائة مع باقي دول العالم. وفيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2016 فقد انخفضت الواردات من معظم الشركاء التجاريين وسجلت اليابان أكبر نسبة انخفاض بلغت 10.8 في المائة في حين ارتفعت الواردات من باقي دول آسيا، عدا اليابان والصين بنسبة 5.9 بالمائة. كما استمرت آسيا إحدى أهم وجهات الواردات العربية واستأثرت بالحصة الكبرى خلال عام 2016 مع اتجاه حصة آسيا كوجهة للصادرات العربية للانخفاض منذ عام 2013 لصالح باقي دول العالم.

¹ تم احتساب قيمة التجارة البينية كمتوسط التجارة البينية وفق المعادلة التالية (الصادرات + الواردات) / 2.

كما شهدت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2016 استكمال المفاوضات حول مختلف الجوانب المتعلقة بالتشريعات والوفاء بمتطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، سواء من حيث تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، أو تحرير تجارة السلع، بالإضافة إلى متابعة مرحلة الانتقال نحو إقامة الاتحاد الجمركي العربي.

التجارة الخارجية السلعية الإجمالية

أداء التجارة الخارجية السلعية

نتيجة لتواصل انخفاض أسعار النفط العالمية تراجع قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية عام 2016 بنسبة بلغت نحو 7.0 في المائة لتبلغ قيمتها 796.4 مليار دولار مقارنة مع نحو 856.6 مليار دولار في عام 2015 مما أثر في وزن الصادرات الإجمالية العربية من قيمة الصادرات العالمية لتبلغ نحو 4.7 في المائة في عام 2016 مقابل 5.2 في المائة خلال العام السابق.

كما انخفضت قيمة الواردات السلعية الإجمالية العربية، بنحو 6.5 في المائة لتبلغ 795.8 مليار دولار خلال عام 2016 مقارنة بنحو 850.7 مليار دولار في العام السابق. ويُعزى هذا الانخفاض إلى تراجع مستويات الطلب المحلي لقيام عدد من الدول بتقليص مستويات الإنفاق العام إضافةً إلى التدابير التي اتخذتها بعض الدول نتيجة للضغوط التي يتعرض لها سعر صرف العملات المحلية في تلك الدول مع تراجع الموارد من النقد الاجنبي، الجدول (1).

أما فيما يخص الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية، سجلت حصة التجارة البينية للنفط الخام حوالي 6.4 بالمائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية خلال عام 2016. وفيما يخص مكونات التجارة البينية غير النفطية، استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الأكبر، ثم مجموعة السلع الزراعية.

وعلى صعيد تجارة الخدمات، تأثرت تجارة الخدمات في الدول العربية خلال عام 2016 بتراجع المدفوعات الخدمية بنسبة أقل من مستوى الارتفاع المسجل بالمتحصلات الخدمية. فقد تراجعت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية بنحو 1.7 بالمائة لتبلغ حوالي 319.3 مليار دولار خلال عام 2016 مقارنة مع حوالي 324.7 مليار دولار خلال العام المقابل.

جاء ذلك نتيجة للانخفاض الذي حققته بنود النقل والشحن والتأمين نتيجة لتراجع قيمة الواردات السلعية للدول العربية واستمرار أثر التطورات المحلية في بعض دول المنطقة. في المقابل ارتفعت المتحصلات الخدمية للدول العربية بنحو 2 في المائة خلال عام 2016 لتبلغ نحو 179 مليار دولار مقابل حوالي 175.6 مليار دولار مسجلة خلال عام 2015.

يُعزى ذلك للتحسن النسبي الذي شهدته المتحصلات من بند السفر في تلك الدول. وكمحصلة لتلك التطورات في كل من جانبي المتحصلات والمدفوعات فقد تواصل انخفاض العجز المسجل في الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2016 بنسبة قدرها 6.0 في المائة ليبلغ نحو 140.3 مليار دولار مقابل عجز قدره 149.2 مليار دولار محقق خلال العام السابق.

الجدول (1)
التجارة الخارجية العربية الاجمالية
(2016-2012)

معدل التغير السنوي 2015-2012 (%)	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)					البند
	*2016	2015	2014	2013	2012	*2016	2015	2014	2013	2012	
-13.5	-7.0	-31.1	-5.1	-0.8	8.9	796.4	856.6	1,243.9	1,311.1	1,321.7	الصادرات العربية
1.4	-6.5	-5.6	5.0	5.2	8.0	795.8	850.7	900.7	858.2	815.9	الواردات العربية
-3.6	2.2	-13.0	0.8	2.1	0.6	16,843.3	16,482.0	18,935.0	18,784.0	18,404.0	الصادرات العالمية
-3.4	2.4	11.9-	0.8	1.4	0.7	17,169.9	16,766.0	19,024.0	18,874.0	18,608.0	الواردات العالمية
....	4.7	5.2	6.6	7.0	7.2	وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية
....	4.6	5.1	4.7	4.5	4.4	وزن الواردات العربية في الواردات العالمية

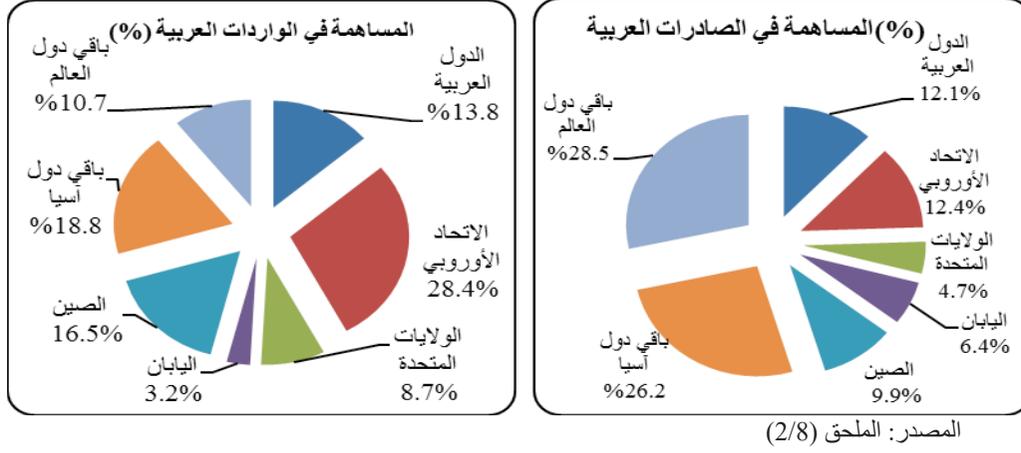
المصدر: الملحق (1/8) بالنسبة لبيانات التجارة العربية، صندوق الدولي ومنظمة التجارة العالمية بالنسبة لبيانات التجارة العالمية (2015-2012).
* بيانات أولية.

أما فيما يتعلق بأداء الواردات السلعية للدول العربية لعام 2016، فقد تراجعت الواردات في معظم الدول العربية حيث حققت كل من مصر، البحرين، المغرب، تونس، السودان، العراق، السعودية، عُمان، ليبيا، وجيبوتي معدلات انخفاض تفوق متوسط نسبة التراجع في الدول العربية البالغة حوالي 6.5 في المائة وتتراوح بين 7.5 إلى 49.3 في المائة على التوالي.

بينما حققت كل من الأردن، الصومال، الجزائر، اليمن، معدلات انخفاض تراوحت بين 0.2 و 6.2 في المائة. أما باقي الدول وهي موريتانيا، الإمارات، لبنان، قطر، والقمر فقد شهدت وارداتها ارتفاعاً تراوحت نسبته بين 2.0 و 25.5 في المائة، الملحق (1/8) والشكل (1).

وعلى صعيد أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى عام 2016، فقد تراجعت صادرات معظم الدول العربية النفطية وغير النفطية. وفيما يتعلق بالدول المصدرة للنفط فقد حققت نسبة انخفاض طفيفة وصلت إلى 0.6 في المائة في الإمارات، وترتفع إلى 8.0 في المائة في قطر، 10.1 في المائة في العراق و 9.8 في المائة في السعودية و 14.5 في المائة في الكويت. وقد وصلت نسبة الانخفاض في ليبيا إلى نحو 41.9 في المائة بسبب التطورات الداخلية التي تشهدها. وبشكل عام فقد تأثرت صادرات جميع الدول المصدرة للنفط بشكل سلبي. أما أكبر نسبة انخفاض في الصادرات فقد تحققت في اليمن بسبب التطورات المحلية. وفي المقابل فقد حققت مصر، وتونس، وموريتانيا زيادات في صادراتها ما بين 1.5 إلى 5.1 في المائة وقد حققت القمر أعلى نسبة ارتفاع في الصادرات بلغت 52.0 في المائة.

الشكل (2): اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين (2016)



12.4 في المائة. أما صادرات السلع الزراعية فقد حققت تحسن جيد حيث بلغت نسبتها 7.8 في المائة في عام 2016 مقارنة بـ 4.7 في المائة في عام 2015. كما انخفضت حصة الصادرات من السلع غير المصنفة من 4.0 في المائة عام 2015 لتبلغ 2.4 في المائة في عام 2016.

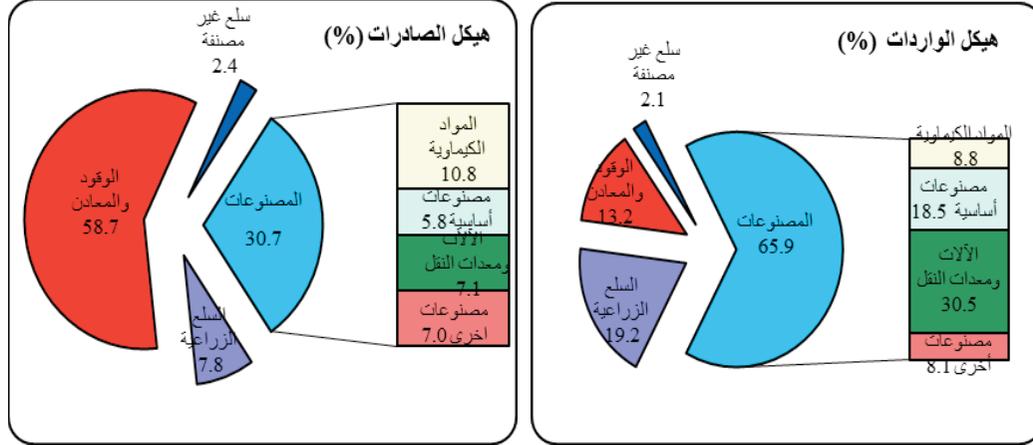
وبالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية، تشير البيانات أن فئة المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية مع حدوث زيادة في حصتها من 63.5 في المائة في عام 2015 إلى 65.9 في المائة عام 2016. وضمن فئة المصنوعات استأثرت الآلات ومعدات النقل بالمركز الأول مع تزايد في حصتها من الواردات الإجمالية من 28.3 في المائة عام 2015 إلى 30.5 في المائة عام 2016 تلتها في المركز الثاني المصنوعات الأساسية واستأثرت بحصة بلغت 18.5 في المائة من الواردات الإجمالية عام 2016 بانخفاض طفيف عما كانت عليه في العام السابق. كما تزايدت حصة المصنوعات المتنوعة الأخرى من 7.5 في المائة عام 2015 إلى 8.1 في المائة عام 2016. وكذلك المواد الكيماوية من 8.6 في المائة عام 2015 إلى 8.8 في المائة عام 2016. وبالمقابل إنخفضت حصة الوقود والمعادن إلى 13.2 في المائة عام 2016 مقارنة بنسبة 15.0 في المائة عام 2015. وفيما يتعلق بفئة السلع الزراعية فقد ارتفعت حصتها بشكل طفيف من 19.0 في المائة عام 2015 إلى 19.2 في عام 2016، الملحق (3/8) والشكل (3).

وعلى مستوى حصص الشركاء التجاريين في الواردات العربية لعام 2016 فقد استمرت آسيا إحدى أهم وجهات الواردات العربية واستأثرت بالحصة الكبرى بنسبة بلغت 38.4 في المائة. كما استأثرت الصين واليابان معاً بنسبة 19.7 في المائة من إجمالي الواردات العربية. كما ارتفعت حصة الاتحاد الأوروبي من 26.7 في المائة عام 2015 إلى 28.4 في المائة عام 2016 بينما ارتفعت حصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مستوى 8.7 في المائة مقارنة بنحو 8.4 في المائة في العام السابق. أما حصة الواردات العربية من الدول العربية فقد استقرت عند 13.8 في المائة للسنة الثانية.

الهيكل السلعي للتجارة الإجمالية العربية

استأثرت فئة الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية على الرغم من اتجاهها إلى الانخفاض حيث انخفضت مساهمتها في هيكل الصادرات السلعية العربية من 62.2 في المائة عام 2015 إلى 58.7 في المائة عام 2016. أما حصة المصنوعات فقد استمرت في اتجاهها السعودي منذ 2012 حيث ارتفعت لتبلغ 30.7 في المائة عام 2016 مقارنة بنحو 29.2 في المائة في العام السابق. وعلى مستوى مكون المصنوعات فقد جاءت المواد الكيماوية كأكبر حصة من المصنوعات بنسبة 10.8 في المائة من جملة الصادرات في عام 2016 وإن كان ذلك بانخفاض عن حصتها في عام 2015 التي بلغت

الشكل (3): الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية (2016)



المصدر: الملحق (3/8).

تنافسية الصادرات السلعية العربية

محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية وتتراوح قيمة مؤشر التركيز بين صفر و 1 وتشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركيز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركيز أكبر.

تشير مؤشرات التنافسية لعام 2015 إلى ضعف تنافسية الصادرات العربية سواء من حيث مؤشر التركيز أو مؤشر التنوع حيث بلغت قيمة مؤشر التركيز للدول العربية مجتمعة 0.355 مقارنة بقيمته في الدول النامية التي بلغت 0.090 وبالنسبة لدول العالم التي بلغت 0.064 في ذات العام 2015. ويشير تنبع تطور هذا المؤشر في الدول العربية إلى وجود اتجاه للتحسن على مدى الزمن إذ بلغت قيمة مؤشر التركيز في الدول العربية 0.571 في عام 2005، ثم انخفضت في عام 2014 لتصبح 0.483، حتى وصلت 0.355 في عام 2015.

وبالنسبة لمؤشر التنوع فقد بلغت قيمته للدول العربية 0.559 في عام 2015 وهي تعتبر قيمة متأخرة حتى على مستوى الدول النامية التي بلغت قيمة المؤشر لها 0.193 في ذات العام. إلا أن تطور قيمة المؤشر في الدول العربية تشير إلى تحسن نسبي في أدائها مقارنة بقيمته في عام 2005 التي كانت 0.667 ثم أصبحت قيمته 0.585 في عام 2014.

تعد قضية تنمية الصادرات العربية وتحسين تنافسيتها في الأسواق العالمية من أهم القضايا التي تواجه الدول العربية خاصة مع انخفاض نسبة مساهمة التجارة العربية في التجارة العالمية. كما تزداد أهمية تنمية الصادرات في ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه في زيادة الإنتاج المحلي، والتشغيل، وتوفير النقد الأجنبي، وتحسين وضع ميزان المدفوعات مما يسهم في خفض الدين الخارجي. ويعد الارتقاء بالتنافسية أحد أهم الآليات لتنمية الصادرات، من هنا فسوف يتم تتبع التطور في مؤشرات التنوع والتركيز الخاصة بالصادرات العربية وذلك على النحو التالي: -

مؤشر التنوع Diversification Index: والذي يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين صفر و 1، بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

مؤشر التركيز Concentration Index: ويعرف بمؤشر هيرفندال-هيرشمان ويقاس مستوى التركيز السوقي لحصة الدولة من الصادرات/ الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية

الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية

الجدول رقم (2)
تنافسية الصادرات العربية
مؤشر التركيز والتنوع السلعي لصادرات الدول العربية مقارنة بالدول النامية والعالمى

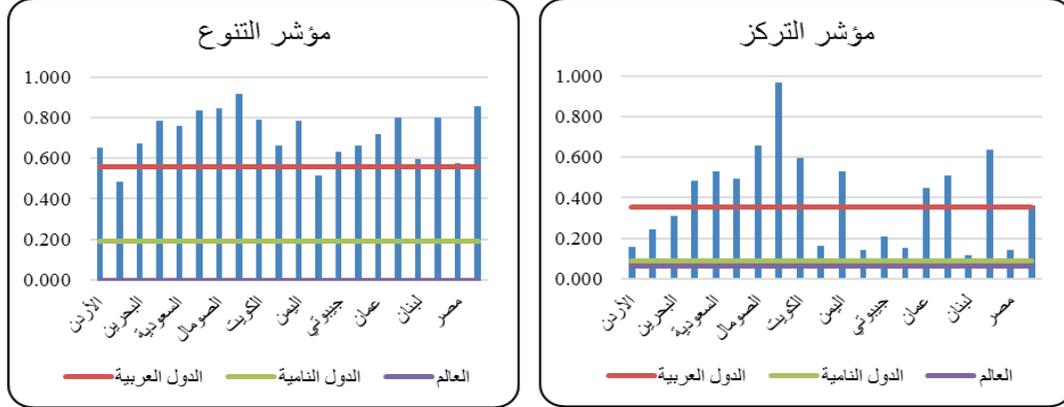
2015			2014			2005			الدول
مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	مؤشر التنوع	مؤشر التركيز	عدد السلع المصدرة	
0.652	0.159	216	0.655	0.162	223	0.594	0.135	221	الأردن
0.485	0.243	258	0.484	0.322	257	0.576	0.427	257	الإمارات
0.672	0.312	217	0.709	0.382	221	0.762	0.432	211	البحرين
0.517	0.141	211	0.502	0.146	218	0.600	0.180	200	تونس
0.783	0.485	91	0.745	0.490	99	0.812	0.588	108	الجزائر
0.633	0.206	92	0.617	0.205	96	0.658	0.165	55	جيبوتي
0.757	0.529	247	0.766	0.722	249	0.809	0.743	248	السعودية
0.837	0.494	74	0.824	0.642	107	السودان
0.662	0.154	181	0.698	0.168	196	0.670	0.368	211	سوريا
0.843	0.660	30	0.831	0.654	31	0.776	0.563	42	الصومال
0.914	0.972	96	0.875	0.972	112	0.815	0.947	87	العراق
0.716	0.447	219	0.717	0.600	193	0.774	0.692	194	عُمان
0.798	0.508	211	0.773	0.524	165	0.790	0.567	171	قطر
0.787	0.598	218	0.790	0.672	219	0.815	0.620	223	الكويت
0.598	0.118	232	0.631	0.101	230	0.629	0.104	209	لبنان
0.801	0.640	109	0.783	0.753	114	0.819	0.834	113	ليبيا
0.574	0.140	244	0.534	0.162	242	0.616	0.232	237	مصر
0.661	0.163	229	0.610	0.159	225	0.667	0.157	217	المغرب
0.855	0.362	75	0.817	0.447	62	0.847	0.536	37	موريتانيا
0.783	0.533	73	0.736	0.548	155	0.824	0.823	130	اليمن
0.559	0.355	260	0.585	0.483	259	0.667	0.571	258	الدول العربية
0.193	0.090	260	0.190	0.117	260	0.246	0.138	260	الدول النامية
0.000	0.064	260	0.000	0.078	260	0.000	0.076	260	العالم

المصدر: نشرة الاحصائيات السنوية 2016، الاونكتاد حسب التصنيف الدولي SITC (تصنيف 3 أرقام).

ويلاحظ أن تلك الدول، باستثناء الإمارات، تُعد من الدول متنوعة الصادرات بطبيعة هيكلها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية التي تجعل من مساهمة البترول في صادرات تلك الدول نسبة محدودة. أما بالنسبة لمؤشر التركيز، فقد حققت العراق أيضاً أعلى درجة من التركيز حيث بلغت قيمة المؤشر 0.972 في عام 2015 وتليها كل من الصومال، ليبيا، الكويت، اليمن، السعودية، قطر على التوالي حيث تعتمد تلك الدول على تصدير البترول كسلعة رئيسية عدا الصومال واليمن اللتان تعتمدان على تصدير عدد محدود من السلع الأولية. وقد حققت لبنان أفضل قيمة لمؤشر التركيز في عام 2015 بلغت 0.118 تليها مصر 0.140، تونس 0.141، سوريا 0.154، الأردن 0.159، المغرب 0.163، الجدول (2) والشكل (4).

أما عن أداء الدول العربية منفردة فيلاحظ ارتفاع قيمة مؤشر التنوع في الدول العربية المصدرة للبترول وكذلك الدول المصدرة للمواد الأولية، حيث حققت العراق أعلى قيمة في مؤشر التنوع في عام 2015 بلغت 0.914 وذلك بسبب ارتفاع مساهمة البترول في إجمالي صادراتها. وكذلك الأمر بالنسبة لليبيا 0.801، قطر 0.798، الكويت 0.787. وقد حققت دولة الإمارات أفضل قيمة في مؤشر التنوع لعام 2015 بلغت 0.485 وذلك نتيجة لسياساتها التي تعتمد على توفير بيئة أعمال تنافسية ترتب عليها جذب استثمارات في قطاعات متنوعة إنعكست بشكل مباشر على تخفيض حصة صادرات البترول من إجمالي صادرات الإمارات وبالتالي تحسن مؤشر التنوع. وقد تلي الإمارات من حيث الأداء في مؤشر التنوع كل من تونس، مصر، لبنان، جيبوتي، الأردن، المغرب على التوالي.

الشكل (4): مؤشر التركيز ومؤشر التنوع للدول العربية مقارنة بالدول النامية والعالم (2015)



المصدر: نشرة الاحصائيات السنوية 2016، الاونكتاد حسب التصنيف الدولي SITC (تصنيف 3 أرقام).

التجارة البينية السلعية العربية

أداء التجارة البينية السلعية

شهد عام 2016 تواصل تأثر أداء التجارة العربية السلعية البينية ببقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات منخفضة، إضافة للتطورات الداخلية ببعض دول المنطقة وأثرها على حركة التجارة بين الدول العربية. وكمحصلة لذلك انخفضت قيمة التجارة البينية (2) العربية خلال عام 2016 بنسبة بلغت حوالي 7.2 في المائة لتبلغ حوالي 102.9 مليار دولار، مقارنة مع نحو 110.9 مليار دولار مسجلة خلال عام 2015. ويُعزى ذلك إلى تراجع الصادرات البينية بنحو 10.1 بالمائة لتصل إلى نحو 96.1 مليار دولار، مقارنة مع نحو 106.9 مليار دولار خلال العام السابق. وتراجعت أيضاً الواردات البينية بنحو 4.4 بالمائة لتبلغ حوالي 109.8 مليار دولار خلال عام 2016، الملحق (5/8) والجدول (3).

الجدول (3)
أداء التجارة البينية العربية
(2016 – 2012)

معدل التغير السنوي (2016-2012) (%)	معدل التغير السنوي (%)					القيمة (مليار دولار أمريكي)					البنود
	*2016	2015	2014	2013	2012	*2016	2015	2014	2013	2012	
-0.1	-7.2	-8.5	1.6	7.3	9.0	102.9	110.9	121.2	119.3	111.2	متوسط التجارة البينية العربية (1)
-1.4	-10.1	-11.4	3.0	4.8	7.6	96.1	106.9	120.7	117.1	111.7	الصادرات البينية العربية
1.2	-4.4	-5.8	0.3	9.8	10.6	109.8	114.8	121.8	121.5	110.6	الواردات البينية العربية

المصدر: الملحق (4/8).
(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية) / 2
(*) بيانات أولية.

(2) تم احتساب قيمة التجارة البينية كمتوسط التجارة البينية وفق المعادلة التالية (الصادرات + الواردات) / 2.

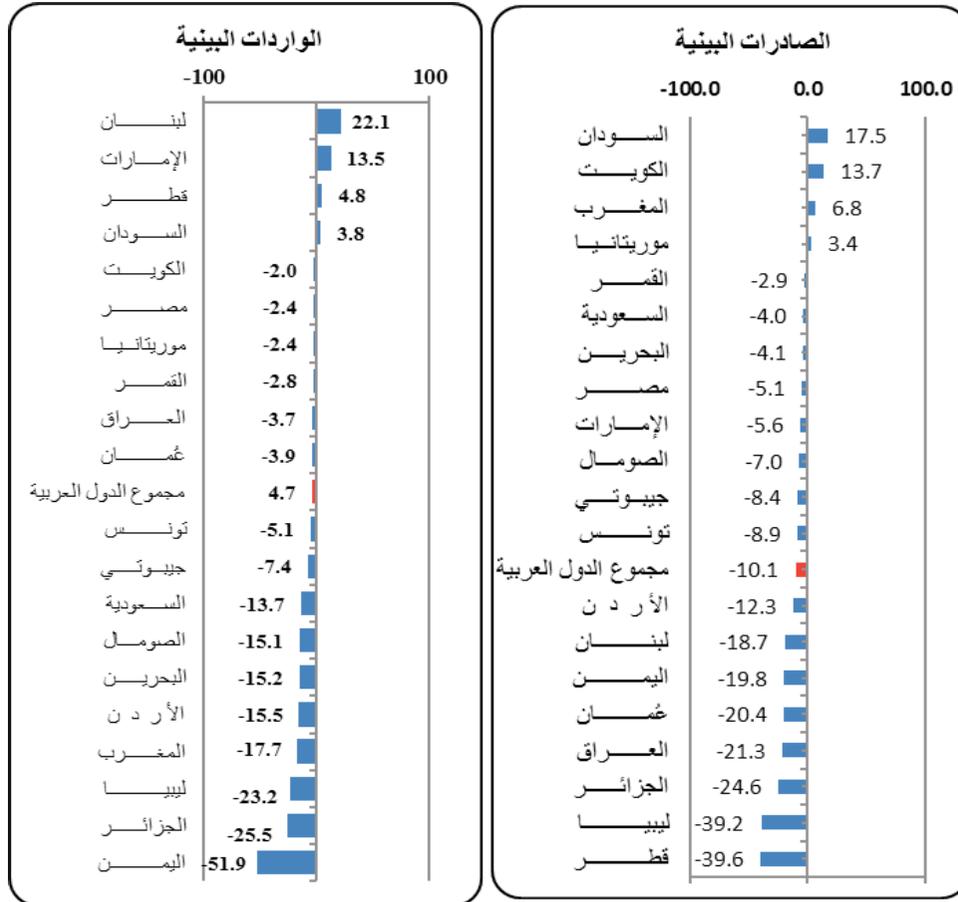
الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية

من موريتانيا، المغرب، الكويت والسودان بنسب متفاوتت بين نحو 3.4 بالمائة و17.5 بالمائة خلال عام 2016 مقارنة بالعام السابق.

وفيما يخص الواردات السلعية البينية، انخفضت الواردات البينية في ستة عشر دولة عربية خلال عام 2016 بمعدلات تراوحت بين 2.0 بالمائة في الكويت و51.9 في المائة في اليمن. هذا، بينما زادت الواردات البينية في كل من السودان، قطر، الامارات، لبنان بنسب تراوحت بين حوالي 3.8 في المائة و22.1 بالمائة، الملحق (4/8) والشكل (5).

وفيما يتعلق بالدول فردى، تراجع قيمة الصادرات البينية السلعية للدول العربية خلال عام 2016 في ستة عشر دولة بنسب تراوحت بين 2.9 في المائة في القمر، وحوالي 39.6 في المائة في قطر. فقد سجلت كل من ليبيا والجزائر والعراق انخفاض في صادراتها البينية بلغت نسبته حوالي 39.2 بالمائة و24.6 في المائة و21.3 في المائة على الترتيب. كما تراجعت الصادرات البينية في كل من القمر، البحرين، السعودية، مصر، الامارات، الصومال، جيبوتي، تونس، الأردن، لبنان، اليمن وعمان بمعدلات تراوحت بين 2.9 في المائة و20.4 بالمائة خلال عام 2016. بينما ارتفعت الصادرات البينية لكل

الشكل (5): نسب تغير التجارة البينية للدول العربية (2016)



المصدر: الملحق (4/8)

مساهمة التجارة البينية في التجارة السلعية الإجمالية

صادراتها لتصل الى نحو 17.3 في المائة خلال عام 2016 مقارنة مع حوالي 16.2 بالمائة خلال العام السابق.

هذا، وقد حققت الصادرات البينية لكل من الإمارات وتونس والجزائر والعراق وقطر والقمر والكويت والمغرب وموريتانيا حصص منخفضة من اجمالي صادراتها، لذلك فإنها تعتبر أقل تكاملاً مع التجارة البينية العربية، الملحق (5/8) والجدول (4).

الجدول (4)
مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية
(2012 - 2016)

(نسبة مئوية)

*2016	*2015	2014	2013	2012	
12.1	12.5	9.7	8.9	8.5	نسبة الصادرات البينية العربية الى اجمالي الصادرات العربية
13.8	13.5	13.5	14.2	13.6	نسبة الواردات البينية العربية الى اجمالي الواردات العربية

المصدر: الملحق (5/8).
(* بيانات أولية).

وفيما يتعلق بنسبة مساهمة الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية السلعية على مستوى الدول فرادى، حققت الصادرات العربية البينية نصيب ملموس في واردات أربعة عشر دولة عربية خلال عام 2016، حيث فاقت نسبة مساهمة الواردات البينية العربية في الواردات الإجمالية للدول العربية كمجموعة. وتباينت تلك الحصص بين مستوى 13.8 في المائة في اليمن ومستوى 93.6 في المائة في جيبوتي. وسجلت كل من الإمارات وتونس والجزائر والسعودية وقطر والمغرب حصص أقل من متوسط حصة الواردات البينية في الواردات الإجمالية للدول العربية كمجموعة.

شهد عام 2016 تراجع نسبة مساهمة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات السلعية العربية بصورة طفيفة لتبلغ نحو 12.1 في المائة مقارنة مع مستوى 12.5 في المائة مسجل خلال عام 2015. ويُعزى ذلك لانخفاض قيمة الصادرات السلعية البينية الإجمالية العربية بنسبة أكبر من نسبة التراجع الذي شهدته قيمة الصادرات السلعية الإجمالية العربية. بينما ارتفع نصيب الواردات البينية السلعية في الواردات الإجمالية العربية لتبلغ حوالي 13.8 في المائة خلال عام 2016.

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للتجارة البينية السلعية في التجارة الإجمالية السلعية للدول العربية فرادى، فقد سجلت الصادرات البينية لإحدى عشرة دولة عربية خلال عام 2016 نسب مساهمة في الصادرات الإجمالية لتلك الدول فاقت متوسط حصة الصادرات البينية للدول العربية كمجموعة في إجمالي الصادرات العربية والبالغ حوالي 12.1 في المائة. وقد سجلت الصومال خلال عام 2016 أكبر نسبة مساهمة بلغت حوالي 96.5 في المائة، بينما حققت ليبيا أقل نسبة مساهمة بلغت حوالي 13.4 في المائة.

أما صادرات كل من السودان والأردن ولبنان ومصر فتعتبر من أكثر الدول تكاملاً مع التجارة البينية العربية، فقد ارتفعت نسبة مساهمة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات في السودان خلال عام 2016 لتصل الى نحو 69.6 في المائة مقارنة مع حوالي 57.9 بالمائة خلال العام السابق. بينما سجلت كل من لبنان ومصر والأردن تراجع في نسبة مساهمة صادراتها البينية العربية إلى إجمالي صادراتها لتبلغ نحو 43.6 بالمائة و39.2 في المائة و48.8 في المائة على الترتيب خلال عام 2016. وارتفعت حصة الصادرات البينية للسعودية في إجمالي

والمغرب ومصر ولبنان، حوالي 43 في المائة و38.5 في المائة و25.1 في المائة و15.9 في المائة على الترتيب من قيمة وارداتها البينية خلال عام 2016، الجدول (5).

هذا، ويمثل النفط الخام حصة ملموسة في إجمالي واردات البينية للدول التي تستورد نسبة كبيرة من وارداتها السلعية من الدول العربية. فقد بلغ نصيب واردات البينية من النفط الخام لكل من الأردن

جدول (5)
حصة واردات النفط الخام البينية
من إجمالي واردات البينية لبعض الدول العربية
(2016)

النسبة المئوية من إجمالي واردات البينية (%)	إجمالي واردات البينية (مليون دولار أمريكي)	واردات النفط الخام البينية (مليون دولار أمريكي)	الدول
43.0	4,426	1,903	الأردن
15.9	2,607	413.7	لبنان
25.1	9,548	2,392	مصر
38.5	2,908	1,119	المغرب

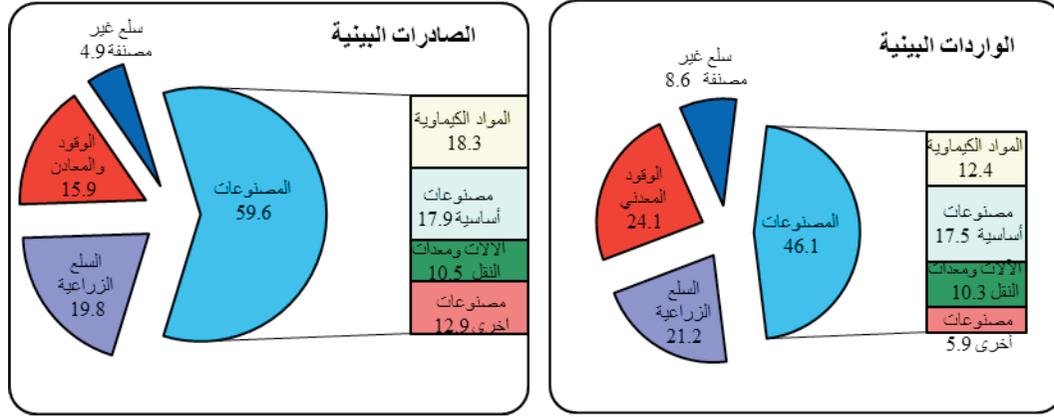
المصدر: الملاحق (4/8)، (9/8).

تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية

في المائة مقابل حصة قدرها 18.2 في المائة خلال العام السابق. كما تراجع نصيب السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية من مستوى 20.3 في المائة محققة خلال عام 2015 لتبلغ نحو 19.8 بالمائة خلال عام 2016. أما مجموعة المصنوعات فقد سجلت أعلى نسبة مساهمة في الصادرات البينية، حيث ارتفعت لتحقق مستوى 59.6 في المائة خلال عام 2016 مقابل حصة قدرها 55 في المائة مسجلة خلال عام 2015، الملحق (8/8) والشكل (5).

وبالنسبة للهيكل السلعي للصادرات البينية العربية، فقد استمر خلال عام 2016 انخفاض حصة كل من الوقود المعدني والمعادن الأخرى والسلع الزراعية. هذا في حين زادت حصة المصنوعات في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية. تماشياً مع بقاء أسعار النفط العالمية عند مستويات منخفضة خلال عام 2016 تراجعت حصة مجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية لتبلغ حوالي 15.9

الشكل (5): الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية (في المائة) (2016)



المصدر: الملحق (8/8).

التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية

أشارت الإحصاءات المجمعّة خلال عام 2016 عن تطور التجارة البينية للتجمعات العربية، وهي منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير، الى تراجع الصادرات البينية لاتحاد دول المغرب العربي بنحو 26.4 في المائة. كما انخفضت الصادرات البينية لمجموعة دول اتفاقية أغادير بنحو 8 في المائة خلال عام 2016 مقارنة بالعام السابق. وبالنسبة للصادرات البينية لمنطقة التجارة الحرة العربية ولمجلس التعاون لدول الخليج فقد تراجعت بنسب بلغت 11.1 في المائة و8.1 بالمائة على التوالي. وفي جانب تطور الأهمية النسبية للصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه المجموعات، فقد زادت خلال عام 2016 حصة الصادرات البينية لكل من دول منطقة التجارة الحرة العربية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في حين تراجعت حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لدول اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير خلال عام 2016، الجدول (6).

وفيما يخص المجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات فقد ارتفعت حصة كل من المواد الكيماوية، والآلات ومعدات النقل، في الصادرات البينية العربية خلال عام 2016. بينما انخفض نصيب مجموعة المصنوعات الأساسية في الصادرات البينية خلال عام 2016 لتسجل نحو 17.9 بالمائة وذلك بالمقارنة مع مستوى 18.4 في المائة محقق خلال عام 2015.

وفيما يتعلق بهيكل الواردات البينية، فإنه من المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالإضافة إلى قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية. إلا أنه عملياً توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية.

الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية

الجدول (6)
مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية
(2016 – 2012)

التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)												التجمعات العربية
معدل التغير 2016 (%)	قيمة الواردات البينية					معدل التغير 2016 (%)	قيمة الصادرات البينية					
	2016	2015	2014	2013	2012		2016	2015	2014	2013	2012	
-1.5	106,895	108,534	118,353	111,318	104,425	-11.1	93,776	105,513	118,462	110,511	109,568	منطقة التجارة الحرة العربية
13.7	59,748	52,557	51,368	45,674	42,881	-8.1	55,909	57,568	61,105	57,506	55,163	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
-6.4	2,674	2,856	4,368	3,785	3,543	-26.4	2,962	4,024	5,053	4,345	4,082	اتحاد دول المغرب العربي
-18.6	1,751	2,151	2,109	2,750	2,577	-8.0	1,732	1,883	1,967	2,274	2,144	دول اتفاقية أعايير
	المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة)						المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة)					
	13.5	12.7	13.2	13.0	12.9		15.5	12.3	9.5	8.5	8.3	منطقة التجارة الحرة العربية
	0.0	0.0	0.0	0.1	0.2		7.7	5.8	6.2	5.6	5.5	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
	2.2	2.3	2.9	2.6	2.6		2.6	3.5	4.2	3.1	2.5	اتحاد دول المغرب العربي
	1.2	1.5	1.3	1.7	1.6		1.4	1.7	2.6	3.0	2.8	دول اتفاقية أعايير

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2016، وتقارير قطرية ودولية متنوعة. منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي والصومال والقمر وموريتانيا). مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الامارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت). اتحاد دول المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا). دول اتفاقية أعايير (الأردن وتونس ومصر والمغرب).

بالتنوع في الأنشطة الانتاجية والتصديرية مثل مصر والمغرب وتونس والأردن، إلا أن الأهمية النسبية لتجارتها البينية في التجارة الإجمالية لها لا تزال عند مستويات منخفضة لا تقارن بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية، الشكل (6).

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات، فإن التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تستحوذ على النصيب الأكبر ثم يتبعها حصة التجارة البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وعلى الرغم من أن كل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أعايير يشملان في عضويتها دولاً تتصف اقتصاداتها

الشكل (6): حصة الصادرات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية (2016 – 2014)

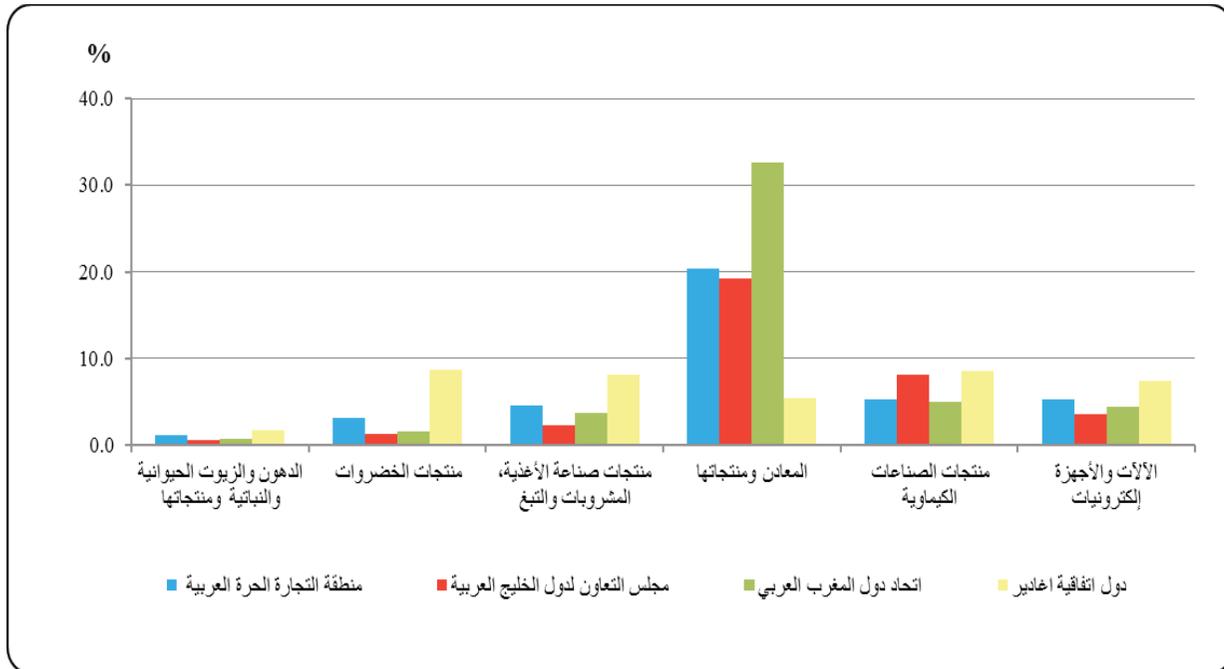


المصدر: جدول (6).

بالنسبة لاتحاد دول المغرب العربي فقد شملت أهم السلع المتبادلة في نطاقه كل من المعادن ومنتجاتها، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، ومنتجات صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ. وعلى نطاق اتفاقية أعادير فقد تمثلت أهم السلع المتبادلة في منتجات الخضروات، ومنتجات الصناعات الكيماوية، ومنتجات صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ، والآلات والأجهزة الالكترونية، والمعادن ومنتجاتها، الجدول (7).

وبالنسبة لأهم السلع المتبادلة في نطاق كل كتكتل تجاري، فتمثل أهم السلع المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كل من المعادن ومنتجاتها، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها، والآلات والأجهزة الالكترونية، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والورق ومنتجاته، ومنتجات صناعة الاغذية والمشروبات والتبغ. وتمثلت أهم السلع المتبادلة في إطار تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والسيارات ووسائل النقل، والحيوانات الحية ومنتجاتها، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها، الشكل (7).

الشكل (7): أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية
متوسط الفترة (2013-2016)



المصدر: الجدول (7).

الجدول (7)
أهم السلع المتبادلة* في التجارة البينية للتجمعات العربية
متوسط الفترة (2013 – 2016)

نسبة مئوية

الابواب السلعية (حسب التصنيف المنسق)	منطقة التجارة الحرة العربية	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	اتحاد دول المغرب العربي	دول اتفاقية اغادير
الحيوانات الحية ومنتجاتها	3.4	5.5	0.7	5.6
منتجات الخضراوات	3.1	1.4	1.7	8.7
الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها	1.1	0.7	0.7	1.8
منتجات صناعة الأغذية، المشروبات والتبغ	4.6	2.3	3.7	8.1
المعادن ومنتجاتها	20.3	19.3	32.6	5.5
منتجات الصناعات الكيماوية	5.3	8.2	5.0	8.5
البلاستيك والمطاط ومصنوعاتها	6.5	5.5	2.1	7.1
الجلود الخام ومنتجاتها	0.1	0.1	0.1	0.2
الخشب والفلين ومصنوعاتها	0.2	0.2	0.1	0.5
الورق ومنتجاته	4.9	1.2	2.4	3.4
المنسوجات ومصنوعاتها	3.2	0.8	1.2	1.9
الاسمنت ومصنوعاتها	3.6	3.2	1.2	4.7
الاحجار الكريمة	2.4	3.2	0.8	1.7
الآلات والأجهزة الإلكترونية	5.4	3.5	4.5	7.4
السيارات ووسائل النقل	3.1	6.4	1.7	2.3
اجهزة البصريات	0.2	0.3	0.4	0.2
المصنوعات الاخرى	1.3	0.7	0.8	1.7

المصدر: www.Trademap.org

* السلع المتبادلة = (الصادرات + الواردات) / 2.

اتجاهات التجارة البينية السلعية

الى الدول العربية. واستحوذ دول الجوار (الجزائر وليبيا والمغرب) على نحو 85 بالمائة من صادرات تونس إلى الدول العربية. وبالنسبة لصادرات الجزائر إلى الدول العربية فقد تركزت في تونس وموريتانيا ومصر بنسبة بلغ اجماليها حوالي 87 في المائة. أما السودان فقد اتجه معظم صادراتها، حوالي 94 في المائة، إلى كُلي من الإمارات والسعودية ومصر. وتتركز حوالي 87 في المائة من إجمالي صادرات الصومال البينية للدول العربية في كُلي من الإمارات وعمان واليمن. وحصل كل من سورية ومصر والمغرب على حوالي 87 في المائة من صادرات العراق البينية. كما حصلت الامارات على حوالي 64

تشير البيانات الخاصة بهيكل اتجاه الصادرات والواردات البينية العربية الى تركيز التبادل التجاري بين الدول العربية بشكل عام في دول الجوار، ففيما يخص الصادرات البينية للدول العربية خلال عام 2016، فقد حصلت كل من السعودية والعراق والامارات والكويت على حوالي 67 بالمائة من صادرات الأردن إلى الدول العربية. وتتركز نحو 71 في المائة من صادرات الامارات في كل من عُمان والسعودية وقطر. وشهدت البحرين خلال عام 2016 استحواذ كل من الإمارات والسعودية وعمان على حوالي 75 في المائة من صادراتها البينية

الاستيراد لكل منها بين حوالي أربعة إلى خمس دول عربية، الملاحق (5/8) و(6/8) و(7/8).

التجارة البينية للبتروال الخام

شهد عام 2016 استمرار تراجع قيمة التجارة البينية للدول العربية في البتروال الخام مع بقاء الاسعار العالمية للنفط عند مستويات منخفضة، فقد بلغت نسبة الانخفاض حوالي 12.2 في المائة لتبلغ نحو 6.6 مليار دولار مقارنة مع حوالي 7.5 مليار دولار محققة بعام 2015. بينما ارتفعت بصورة طفيفة الاهمية النسبية للتجارة البينية في البتروال الخام من مستوى 6.4 بالمائة لتصل إلى نحو 6.5 في المائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية خلال عام 2016. وتتركز الصادرات البينية للبتروال الخام خلال عام 2016 في اربعة دول مصدرة رئيسية إلى بقية الدول العربية، هي السعودية والجزائر والكويت والإمارات. بينما تستحوذ كل من مصر والأردن على حوالي 65.3 في المائة من اجمالي الواردات البينية العربية للبتروال الخام، الملحق (9/8) والجدول (8).

الجدول (8)
التجارة البينية للبتروال الخام
(2016- 2012)

2016	2015	2014	2013	2012	
6,580	7,492	8,135	9,539	10,437	قيمة التجارة البينية للبتروال الخام (مليون دولار)
6.4	6.4	6.7	8.0	9.4	حصة التجارة البينية للبتروال الخام في متوسط قيمة التجارة البينية العربية ⁽¹⁾ (%)

المصدر: الملحقان (4/8) و(9/8).

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية) / 2.

وعلى صعيد الاهمية النسبية للتجارة البينية العربية في البتروال الخام خلال عام 2016، فإن نسبة مساهمة الصادرات البينية للبتروال الخام تمثل حصة طفيفة في اجمالي الصادرات العربية للبتروال الخام. فعلى مستوى الدول المصدرة الرئيسية للبتروال الخام، بلغت هذه الحصة حوالي 1.0 في المائة من إجمالي صادرات السعودية للبتروال الخام، و1.3 في المائة بالنسبة للإمارات، و1.2 في المائة بالنسبة للجزائر.

في المائة و59 في المائة من صادرات كل من عُمان وقطر البينية. واستحوذت مصر على نسبة 54 في المائة من الصادرات البينية العربية للكويت. واستحوذ على نحو 88 في المائة من صادرات ليبيا كُل من الامارات وسورية. أما اليمن فقد تركزت صادراتها البينية إلى الدول العربية في كُل من الإمارات وسورية. أما صادرات الدول العربية التي تتصف بأنها اقتصادات أكثر تنوعاً مثل السعودية ومصر والمغرب فإنها تتوزع على حوالي خمس دول عربية رئيسية أو أكثر.

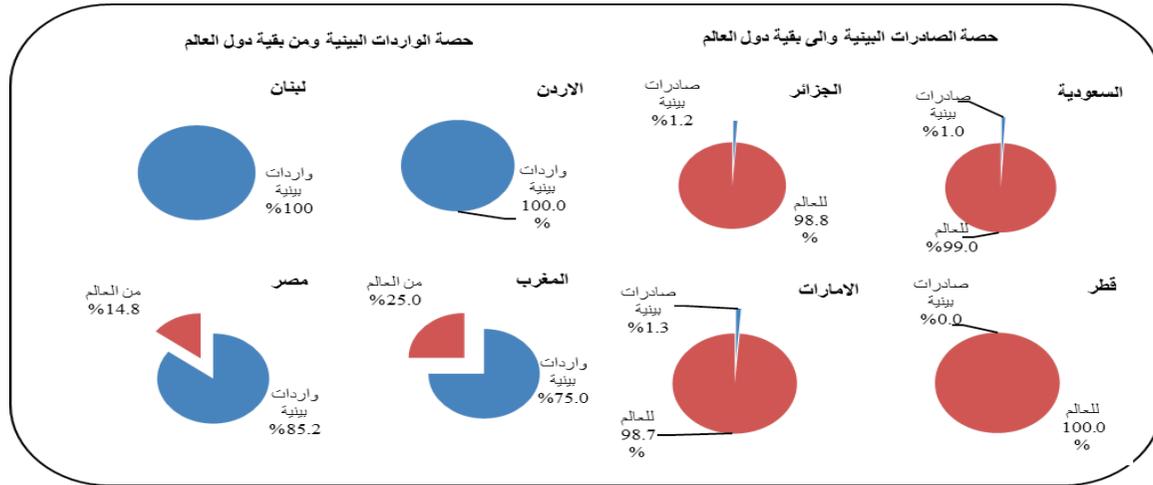
وبالنسبة للواردات السلعية البينية للدول العربية، جاء حوالي 74 في المائة من واردات الأردن العربية من كل من السعودية والإمارات. كما جاء نحو 81 في المائة من الواردات العربية للإمارات من كل من عُمان والسعودية وقطر. واستحوذت السعودية على حوالي 79 في المائة من الواردات البينية للبحرين، ويأتي حوالي 65 في المائة من الواردات البينية لتونس من كل من الجزائر والسعودية. وتركزت الواردات البينية للسعودية في كل من الإمارات ومصر والبحرين بنسبة بلغت حوالي 70 في المائة، وواردات الصومال البينية في جيبوتي وعُمان بنسبة 76 في المائة، وواردات العراق البينية في سورية وعُمان بنسبة 81 في المائة. وجاء حوالي 70 في المائة من الواردات البينية لقطر من الإمارات والسعودية، ونسبة 82 في المائة من الواردات البينية لعُمان من الإمارات والسعودية، ونسبة 60 في المائة من الواردات البينية للكويت من كل من الإمارات والسعودية. أما الواردات البينية لليبيا فقد جاء معظمها من كل من سوريا ومصر وتونس بنسبة بلغ اجماليها حوالي 80 في المائة. كما تركز حوالي 71 في المائة من الواردات البينية لمصر في كل من السعودية والكويت والإمارات، وحوالي 71 في المائة من الواردات البينية للمغرب من كل من السعودية والإمارات والجزائر، وجاء حوالي 84 في المائة من الواردات البينية لموريتانيا من الجزائر وليبيا. كما جاءت نسبة 68 في المائة من الواردات البينية لليمن من كل من الإمارات والسعودية. وفيما يخص الواردات البينية لكل من الجزائر ولبنان فإنها تعتبر أكثر توسعاً في مصادر وارداتها من الدول العربية، إذ تتوزع حصص

الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية

واردات مصر والمغرب من الدول العربية من البترول الخام حصة قدرها 85.2 في المائة و75 في المائة من إجمالي وارداتهما النفطية خلال عام 2016، الشكل (8).

وفيما يخص حصة الواردات البينية النفطية في إجمالي الواردات من البترول الخام للدول العربية المستوردة للنفط، فقد اشارت البيانات إلى أن الأردن ولبنان يستوفون احتياجاتهم بالكامل من البترول الخام من الدول العربية، ومثلت

الشكل (8): حصة الصادرات والواردات البينية من البترول الخام لبعض الدول العربية (2016)



المصدر: الملحق (9/8).

تجارة الخدمات في الدول العربية

36.3 بالمائة خلال عام 2016 مقابل نصيب قدره نحو 39.2 بالمائة مسجل خلال عام 2015. بينما شهدت حصة المدفوعات الخدمية للدول العربية من الإجمالي العالمي ارتفاعاً خلال عام 2016 لتصل إلى حوالي 6.9 بالمائة، مقارنة مع حوالي 6.7 بالمائة مسجلة في العام المقابل، جدول رقم (9).

استقر إجمالي التجارة الدولية في الخدمات خلال عام 2016 عند نفس المستوى المحقق خلال العام السابق تقريباً ليلعب حوالي 4679 مليار دولار. وبلغت حصة مدفوعات تجارة الخدمات في الدول النامية من الإجمالي العالمي نحو

الجدول رقم (9)

حصة إجمالي تجارة الخدمات للدول النامية والعربية والأسواق الناشئة في إجمالي تجارة الخدمات العالمية

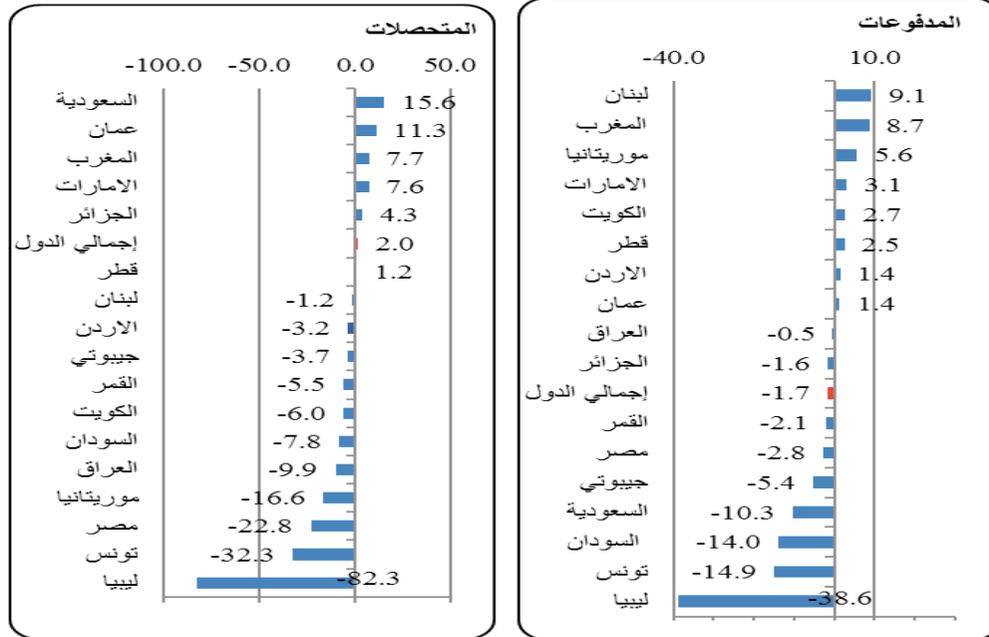
معدل التغير في إجمالي متحصلات تجارة الخدمات 2016	إجمالي تجارة الخدمات										الإقليم	
	المتحصلات					معدل التغير في إجمالي مدفوعات تجارة الخدمات 2016	المدفوعات					
	2016	3015	2014	2013	2012		2016	2015	2014	2013		2012
-1.4	28.9	30.2	29.3	29.4	30.1	-2.3	36.3	39.2	37.7	37.1	37.0	الدول النامية، منها
0.5	3.6	2.9	2.8	2.6	2.8	1.7	6.9	6.7	6.8	6.2	6.2	- الدول العربية
-0.2	9.9	10.8	9.8	10.0	10.1	-0.9	13.2	13.9	11.4	11.7	11.9	- الأسواق الناشئة
2.0	4,841	4,747	4,940	4,743	4,506	0.02	-4,679	4,678-	4,860-	4,644-	4,395-	العالم (مليار دولار أمريكي)

المصدر: ملحق (10/8)، قاعدة بيانات UNCTAD

بنحو 2 في المائة خلال عام 2016 لتبلغ نحو 179 مليار دولار مقابل حوالي 175.6 مليار دولار مسجلة خلال عام 2015. يُعزى ذلك للتحسن النسبي الذي شهدته المتحصلات من بند السفر في تلك الدول. وكمحصلة لتلك التطورات في كل من جانبي المتحصلات والمدفوعات فقد تواصل انخفاض العجز المسجل في الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2016 بنسبة قدرها 6 في المائة ليبلغ نحو 140.3 مليار دولار مقابل عجز قدره 149.2 مليار دولار محقق خلال العام السابق، الشكل (9).

شهد عام 2016 تأثر تجارة الخدمات في الدول العربية بتراجع المدفوعات الخدمية بنسبة أقل من مستوى الارتفاع المسجل بالمتحصلات الخدمية. فقد تراجعت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية بنحو 1.7 بالمائة لتبلغ حوالي 319.3 مليار دولار خلال عام 2016 مقارنة مع حوالي 324.7 مليار دولار خلال العام المقابل. وجاء ذلك نتيجة للانخفاض الذي حققته بنود النقل والشحن والتأمين نتيجة لتراجع قيمة الواردات السلعية للدول العربية واستمرار أثر التطورات المحلية في بعض دول المنطقة. في المقابل ارتفعت المتحصلات الخدمية للدول العربية

الشكل (9): نسبة التغير في إجمالي تجارة الخدمات في الدول العربية* (في المائة) (2016)



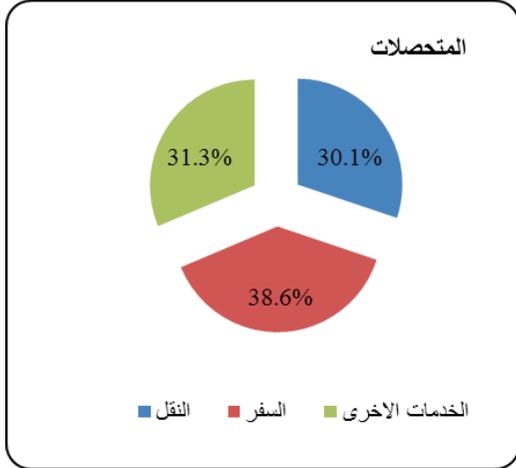
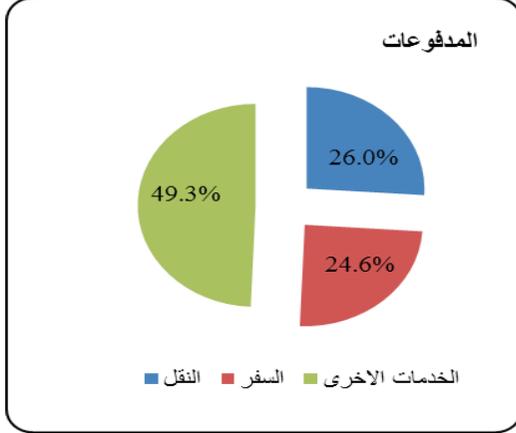
المصدر: الملحق (10/8 "أ")

(*) باستثناء السودان حيث بلغ معدل النمو في كل من المدفوعات الخدمية 159.5 في المائة، والمتحصلات الخدمية 319 في المائة.

دولار بالسودان خلال عام 2016. هذا بينما اتسع العجز في الميزان الخدمي لكل من العراق، قطر، القمر، الكويت، وموريتانيا بنسب تراوحت بين 2.8 في المائة و12.7 في المائة خلال عام 2016 مقارنة بالعام السابق. وتراجع الفائض في كل من الأردن، جيبوتي ولبنان بنسب تفاوتت بين 1.8 في المائة و88.2 في المائة مقارنة بعام 2015. وتحول الفائض في كل من تونس ومصر الى عجز خلال عام 2016، الشكل (10).

وقد جاء انخفاض العجز المسجل في الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2016 كنتيجة لانكماش العجز المسجل في الميزان الخدمي لكل من الإمارات، الجزائر، السعودية، عمان وليبيا وذلك بنسب تراوحت بين 9.4 في المائة و33.6 في المائة مقارنة بعام 2015. وارتفع الفائض في البحرين والمغرب بنسبة 38.8 بالمائة و6.4 بالمائة، وتحول العجز الى فائض قدره 103.7 مليون

الشكل (11): هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية (2016)



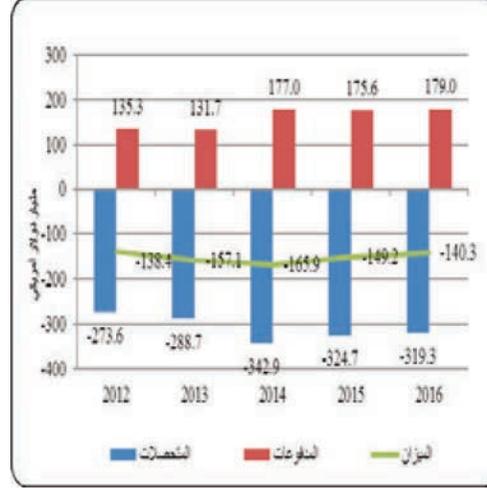
المصدر: الملحق (10/8 أ)، (10/8 ب)، (10/8 ج)، و(10/8 د).

وفيما يلي عرض تفصيلي لأهم التطورات في المتحصلات والمدفوعات لمكونات تجارة الخدمات في الدول العربية:

بند النقل

تواصل تأثير الميزان الخدمي لبند النقل خلال عام 2016 بتراجع قيمة الواردات السلعية في معظم الدول العربية، حيث تراجعت المدفوعات الخاصة بمكونات بند النقل وخاصة الشحن والتأمين. وذلك في ظل الارتفاع الطفيف الذي شهدته المتحصلات الخدمية لبند النقل للدول

الشكل (10): المتحصلات والمدفوعات وميزان إجمالي تجارة الخدمات للدول العربية (2012-2016)



المصدر: الملحقان (1/8) و(10/8 "أ")

هيكل تجارة الخدمات في الدول العربية

ارتفعت نسبة مساهمة المتحصلات من بند السفر في إجمالي المتحصلات الخدمية للدول العربية خلال عام 2016 لتبلغ حوالي 38.6 في المائة، مقارنة مع حصة قدرها 36.3 بالمائة مسجلة في عام 2015. بينما تراجع نصيب المتحصلات من بند النقل بصورة طفيفة ليسجل نحو 30.1 في المائة خلال عام 2016 مقابل نسبة مساهمة قدرها 30.5 محققة خلال العام السابق.

وعلى صعيد المدفوعات عن الواردات الخدمية، انخفضت نسبة مساهمة بند النقل في إجمالي المدفوعات عن الواردات الخدمية للدول العربية لتصل الى حوالي 26 في المائة في عام 2016. هذا، في حين ارتفعت حصة المدفوعات من بند السفر في إجمالي المدفوعات الخدمية للدول العربية من مستوى 24.2 بالمائة محقق خلال عام 2015 ليبليغ نحو 24.6 في المائة بعام 2016، الشكل (11).

الجزئية لحركة السياحة في بعض الدول السياحية الرئيسية بالمنطقة. فقد ارتفعت المتحصلات من بند السفر والسياحة الإجمالية في الدول العربية خلال عام 2016 بنسبة بلغت حوالي 8.5 بالمائة لتبلغ حوالي 69.1 مليار دولار مقابل نحو 63.7 مليار دولار مسجلة خلال العام السابق. فقد تضاعفت المتحصلات من بند السفر في البحرين خلال عام 2016 لتبلغ حوالي 3.8 مليار دولار مقارنة مع نحو 1.6 مليار دولار محققة خلال العام السابق. كما ارتفعت تلك المتحصلات في كل من الإمارات، السعودية، السودان، عُمان، قطر، الكويت، لبنان، المغرب، وموريتانيا بنسب تراوحت بين 5.9 بالمائة و60.1 في المائة خلال عام 2016. بينما سجلت المتحصلات الخدمية لبند السفر تراجعاً في كل من الأردن، الجزائر، تونس، جيبوتي، العراق، القمر ومصر بنسب تفاوتت بين 0.5 في المائة وحوالي 56.4 بالمائة خلال عام 2016 مقارنة بالعام السابق.

وبخصوص جانب المدفوعات من بند السياحة والسفر للدول العربية كمجموعة خلال عام 2016، فقد زادت بنسبة 0.2 في المائة لتبلغ حوالي 78.6 مليار دولار، مقارنة بنحو 78.5 مليار دولار خلال عام 2015. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، ارتفعت مدفوعات السياحة والسفر في البحرين بنسبة 130 بالمائة لتبلغ حوالي 1.9 مليار دولار مقارنة مع نحو 0.8 مليار دولار محققة خلال العام السابق. وارتفعت أيضاً تلك المدفوعات في كل من الأردن، الإمارات، السودان، عُمان، قطر، لبنان، مصر والمغرب بنسب تباينت بين نحو 2.9 بالمائة و29.3 في المائة خلال عام 2016 مقارنة بالعام المقابل. هذا، في حين شهدت كل من الجزائر، تونس، جيبوتي، السعودية، العراق، القمر، الكويت، ليبيا وموريتانيا تراجعاً في مدفوعات السياحة والسفر خلال عام 2016 بنسب تراوحت بين حوالي 1.3 بالمائة و26.6 بالمائة مقارنة مع عام 2015.

ونتيجة لتلك التطورات في جانبي المتحصلات والمدفوعات الخاصة ببند السياحة والسفر، تراجع العجز في ميزان السفر والسياحة للدول العربية كمجموعة بنسبة 35.6 في المائة ليصل

العربية كمجموعة خلال عام 2016 لتبلغ نحو 53.9 مليار دولار. وسجلت كل من الأردن، الإمارات، العراق، عُمان، قطر، والمغرب ارتفاعاً في المتحصلات الخدمية لبند النقل خلال عام 2016 بنسب تراوحت بين 2 في المائة و32.7 بالمائة وذلك مقارنة بالعام السابق. هذا بينما انخفضت تلك المتحصلات الخدمية لبند النقل خلال عام 2016 في كل من البحرين، تونس، السودان، الكويت ولبنان بنسب تفاوتت بين 18.4 في المائة و78 في المائة مقارنة بالعام المقابل. كما حققت كل من الجزائر، جيبوتي، السعودية، القمر، الكويت، ليبيا، مصر، موريتانيا انخفاضاً في متحصلات النقل بنسب تراوحت بين 0.4 في المائة، و8.6 في المائة مقارنة بالعام السابق.

وبالنسبة للمدفوعات الخدمية لبند النقل، فقد تراجعت بنسبة 1.5 في المائة لتبلغ نحو 83.1 مليار دولار خلال عام 2016 مقابل حوالي 84.4 مليار دولار مسجلة في عام 2015. وجاء ذلك كمحصلة لانخفاض قيمة الواردات السلعية للدول العربية خلال عام 2016 وتأثيرها على البنود المكونة للمدفوعات الخدمية لبند النقل. وعلى صعيد الدول فرادى، فقد حققت جميع الدول العربية انخفاضاً في المدفوعات الخدمية لبند النقل، فيما عدا كل من الأردن، الإمارات، العراق، الكويت والمغرب التي سجلت زيادة في تلك المدفوعات بنسب تراوحت بين 0.9 بالمائة و34.6 بالمائة. وقد تراوحت نسبة الانخفاض في باقي الدول العربية بين نحو 0.7 بالمائة في القمر و21.6 بالمائة بالسودان.

وقد أسفرت التطورات سالفة الذكر في كل من جانبي المتحصلات والمدفوعات الخدمية لبند النقل عن تراجع العجز المسجل في ميزان بند النقل للدول العربية كمجموعة من مستوى 30.9 مليار دولار مسجل خلال عام 2015 ليصل الى حوالي 29.2 مليار دولار خلال عام 2016، الملحق (10/8 ب).

بند السفر

شهد الميزان الخدمي لبند السفر خلال عام 2016 حدوث بعض التحسن النسبي كمحصلة للعودة

- 1- التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج.
- 2- العقبات والمشاكل التي تواجه التنفيذ.
- 3- الحلول المقترحة للتغلب على العقبات والمشاكل.
- 4- مقترحات لتطوير العمل.

- دعم الدول العربية الأقل نمواً: استمرت متابعة تقديم الدعم للدول العربية الأقل نمواً خلال عام 2016 لكل من فلسطين، السودان، اليمن، بهدف التعرف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية الأقل نمواً الأعضاء وتقييم المعاملة والتعرف على واقع دعم الدول الأقل نمواً في إطار العمل العربي المشترك. كذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على المجالات التنموية المطلوبة لكل دولة من واقع احتياجات تلك الدول والتعرف على آلية التعامل والعون الإنمائي المطلوب وكيفية معاملة هذه الاقتصاديات الهشة في التكتلات الاقتصادية على مستوى منظمة التجارة العالمية من واقع تصنيف الأمم المتحدة وتواجدها في التكتلات الإقليمية والدولية وكيف يتم معاملة عضويتها وما هي الحوافز التي منحت لها وذلك تنفيذاً لقرارات القمم العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات العلاقة بالدعم الفني وتعاون المنظمات الإقليمية والعربية والدولية.

تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية

شهد عام 2016 تقدم تسعة دول عربية بعروضها النهائية لتحرير تجارة الخدمات وفق الخطوط التوجيهية لجولة بيروت للمفاوضات وهذه الدول هي: الإمارات، السعودية، السودان، عُمان، قطر، لبنان، مصر، المغرب، اليمن وبذلك يتم اختتام مفاوضات جولة بيروت لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية.

إلى 9.6 مليار دولار خلال عام 2016 مقارنة مع 14.8 مليار دولار مسجله بعام 2015.

تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي

شهدت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2016 المزيد من المفاوضات على مستوى الدول الأعضاء لاستكمال التشريعات والوفاء بمتطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وفيما يلي أبرز ما شهدته تلك الموضوعات من تطورات:

في إطار تطوير الأطر المؤسسية والتنظيمية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

- إنشاء فريق عربي من الخبراء والمختصين لحماية المستهلك: شهد عام 2016 إصدار قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإنشاء فريق عربي من الخبراء والمختصين لحماية المستهلك، وقد تم تحديد مهام هذا الفريق لتشمل تبادل الخبرات والمعلومات والبيانات بين أجهزة حماية المستهلك في الدول العربية ودراسة المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك بالأمم المتحدة ووضع آليات لتقديم المساعدة الفنية للدول التي تحتاج إليها وكذلك مساعدة الدول العربية التي لا تمتلك أجهزة أو تشريعات في البدء بتطبيق سياسات حماية المستهلك من خلال فريق العمل العربي وإنشاء مركز تدريب عربي موحد يعنى بأساليب وسياسات إنفاذ تشريعات حماية المستهلك في الدول العربية.

- اعتماد نموذج موحد للتقارير الدورية القطرية عن المنطقة: كما شهد عام 2016 اعتماد نموذج موحد للتقارير الدورية التي تقدمها الدول إلى لجنة التنفيذ والمتابعة حول متابعة أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث يتم العمل بالنموذج الجديد في التقارير القطرية لعام 2016 إذا لم ترد ملاحظات للدول على النموذج المقترح. ويتضمن الإطار العام للنموذج أربعة عناصر أساسية هي:

